



سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية
المديرية العامة للرعاية الاجتماعية

الحماية القانونية
لحقوق الأشخاص المعاقين / المكفوفين
في ظل
قانون رعاية وتأهيل المعاقين

إعداد

عايد سبع السلطاني

خبير رعاية وتأهيل الأشخاص المعاقين

محاضرة مقدمة

للندوة الوطنية لدعم الأشخاص المكفوفين

"الواقع والمأمول"

للفترة ٢٨-٣٠/١٢/٢٠٠٩م

تعتبر قضية الإعاقة - في الأساس - قضية تنموية وحقوقية وهي إحدى القضايا الاجتماعية المهمة في المجتمعات المعاصرة لما أثبتته الخبرة العالمية بأن النجاح أو الفشل في مواجهتها يتعلق في الدرجة الأولى بمدى تنظيم المجتمع ، ويعد التشريع أحد أهم أسس تنظيم المجتمع من خلال إعطاء كل ذي حق حقه - الحقوق والواجبات - وبالحالة هذه يستوعب جميع أبناءه ويدمجهم في نسيجه بغض النظر عن اختلافهم وتنوعهم من حيث قدراتهم .

وقد شهدت السلطنة تطورا في حجم ونوع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال هذه السنين ، وقد شمل هذا التطور قطاعات رعايتهم الحكومية والأهلية والتطوعية ، وقد استطاعت في الفترة الحالية من الاستيعاب والتعامل مع مستويات متعددة من مشكلة الإعاقة وعملية تحقيقها بدءا من المتابعة والتوسع المقرون بالتطور والتجديد والتوسع في الحقوق المشروعة وصولا إلى تحقيق تكافؤ الفرص المقترن بنتائج هذا التطور إلا وهو الأهم - **إحداث تغيير ايجابي في توجهات المجتمع نحو الأشخاص ذوي الإعاقة** - وكذلك بما استطاعت الوزارة من خلق وتفعيل الاهتمام المتزايد لدى صانعي القرار بقضية الإعاقة- وكان محصلة كل هذه الجهود هو - **التشريع - قانون رعاية وتأهيل الأشخاص المعوقين -** والذي جاء مستجيبا للإبعاد التربوية ، والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المعاق ، وأسرته، والمجتمع ككل .

ولا يخفى على المتتبع وعلى المستوى العربي والعالمي اهتمام الدول منذ النصف الثاني من القرن المنصرم بتوفير حماية قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة ، وذلك من خلال عقد الكثير من المؤتمرات الدولية التي ناقشت قضايا الإعاقة ، والتوقيع على بعض المواثيق الدولية التي تناولت جوانب هذه الحماية على المستوى الدولي والعربي ، كما أصدرت بعض القوانين التي تحدد مسؤولية الدولة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ، وأوجه الرعاية والوقاية التي تكفلها لهم ، بل لقد بلغ الاهتمام إن بعض الدول أنشأت وزارات تختص برسم السياسات الوطنية العامة في مجال الوقاية من الإعاقة ، وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة ، وهو ما حدث في (بريطانيا في أوائل السبعينات من القرن العشرين) . ثم قررت الإرادة الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة تخصيص يوم الثالث عشر من ديسمبر من كل عام يوما عالميا للأشخاص ذوي الإعاقة ، لتذكير شعوب العالم ، وحكوماته وأمم الأرض بقضايا الأشخاص المعوقين ، ومشاكلهم الاجتماعية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والعمل على دمجهم بالمجتمع ، وتحسين مستوى معيشتهم ، ورعايتهم صحيا واجتماعيا وبيئيا، وتوفير أوجه الحماية المختلفة لهم ، مثل منحهم حقوقا معينة في مجالات التعليم ، والتربية والتأهيل ، وعدم الانتقاص من

حقوقهم القانونية بأي شكل من الإشكال ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بعد نقاشات بين وفود الدول التي شاركة في مشاورات طويلة استمرت أكثر من خمسة أعوام، ومفاوضات شهدتها اجتماعات الدورة الثامنة للجنة إعداد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشارك في الاجتماع، إضافة إلى الوفود الرسمية، عدد كبير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ، نجحت الأمم المتحدة في إقرار أول معاهدة دولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم ، والتي كانت السلطنة من الدول الفعالة في مناقشة بنودها وإثرائها بالأراء والأفكار والمقترحات لصالح هذه الشريحة من المجتمع ظهرت جليلة في بنود المعاهدة ضمن شقيقاتها الدول الخليجية والعربية ، وكذلك كانت سباقة في التوقيع عليها - والتي تضمنت على بنود ومواد أساسية وهامة في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و تأهيلهم ، وإلى زيادة دمجهم في مجتمعاتهم، ومحاربة الصور النمطية السائدة عنهم ، ولاشك إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعد من أهم حقوق الإنسان ، التي تأتي كفالتها من وجود تشريعات تنظم كافة جوانبها .إن المعاهدة الدولية الجديدة تنص على تحسين أوضاع المعاقين ، وتحسين فرص حصولهم على حقوق، واعتماد تدابير ترمي إلى القضاء على الممارسات التمييزية ضدهم، مثل إلغاء القوانين التي تفرق بين المعاقين والغير معاقين، كما تدعو إلى حل المشاكل الخاصة بالتعليم والعمل والتنقل ، والخدمات الصحية، والتوظيف، والتأهيل، والمشاركة في الحياة بأنواعها. وتؤسس لآلية دولية تتابع التنفيذ .